كامل المهيدي *: ملاحظات عن مشروع قانون النفط والغاز لعام ٢٠١١

تقديم هيئة التحرير

في بداية شهر حزيران من هذا العام اتصل بنا السيد حازم الكرعاوي من منظمة بيت الخبرة العراقي التي تأسست في 2022/10/26 من قبل لفيف من الكفاءات العراقية المقيمة في الولايات المتحدة الامريكية. لقد طلب منا المشورة في تنظيم ندوة حول مشروع قانون النفط والغاز الذي تنوي حكومة السيد رئيس الوزراء محمد السوداني تمريره من جديد بعد المحاولتين الفاشلتين في سنة 2007 وفي سنة 2011 . كما عرض علينا المشاركة في الندوة من خلال تقديم محاضرة او مداخلة حول هذا الموضوع. وعندما سألناه عن مدى توفر أي مسودة جديدة لمشروع القانون أرسل لنا مسودة عام 2011 واخبرنا بان هذا هو المتوفر الوحيد لدي مجلس النواب. بعد ذلك فهمنا منه بان بيت الخبرة وصله طلب من مدير عام دائرة البحوث والدراسات النيابية وعضو الفريق الوطني للمبادرة الوطنية لدعم الطاقة د. ميادة الحجامي لتقديم المساعدة والمشورة حول مشروع هذا القانون . تجدر الإشارة الى ان السيد حازم الكرعاوي سبق له وان اتصل بنا في شهر تشرين اول / أكتوبر 2022 بدعوة للمشاركة في ندوة حول البطالة في العراق مخططة في 17 تشرين ثاني / نوفمبر 2022 . وخلال مشاركتنا ف بالندوة بتقديم عرض تحت عنوان "البطالة ومأزق الدولة الريعية في العراق" علمنا ان اصل فكرة تنظيم هذه الندوة جاء لتلبية طلب من الدكتور ميادة الحجامي بعد استلامها تقرير مسح سوق العمل في العراق الذي نفذته منظمات دولية بالتعاون مع وزارة التخطيط .

هذه المرة اعتذرنا عن المشاركة في الندوة الجديدة ورشحنا خبير شبكتنا النفطي المخضرم الأستاذ كامل المهيدي. انعقدت الندوة بتاريخ 10 آب / أغسطس 2023 وزودنا بفيديو التسجيل، حيث تبين من مشاهدته التي استمرت حوالي ثلاثة ساعات بان احد المحاضرين الخمسة فاجئ الجميع بانه تمكن من الحصول على المسودة الجديدة لقانون النفط والغاز

من دون ذكر الجهة التي زودته بها. وبعد مرور عشرة أيام على هذا الحدث لم نرى ولم نسمع من أي جهة رسمية ولا من مجلس النواب بوجود مثل هذه المسودة الجديدة. ويبدوا ان السيد الخبير يمتلك قدرات خارقة ليلعب لوحده في ساحة التقييم وابداء الرأي في السياسة النفطية بنشوة الانتصار ومن دون خصومة كما عودنا على ذلك في انشطته السابقة.

نص ورقة الخبير النفطي الأستاذ كامل المهيدي

حضرة الاستاذ حازم الگرعاوي المحترم
إشارة الى المكالمة والمراسلات بيننا ، وبعد الاطلاع على نسخة مشروع القانون المرسلة حديثا ومقارنتها مع النسخة الأصلية التي أعدتها الدائرة القانونية في وزارة النفط و صدرت في آب ٢٠١١ ، تبين لي ان النسختين متطابقتان تماما ، بدون آي جهد لتحديث المشروع بموجب الظروف المستجدة واهمها (١) صدور قرار المحكمة الاتحادية العليا في شباط ٢٠٢٢ والقاضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز لإقليم كردستان الذي صدر عام ٢٠٠٧ ، و الذي بنى الاقليم سياسته النفطية على اساسه (٢) صدور قرار محكمة التحكيم الدولية في باريس المؤرخ في آذار ٢٠٢٣ وألذي قضى بعدم قانونية تصدير نفط الاقليم عبر تركيا بدون موافقة وزارة النفط الاتحادية (٣) صدور قانون الموازنة لعام ٢٠٢٣ . علما ان محاولة تمرير مشروع عام ٢٠١١ قد فشلت في حينه ، لاعتراضات من القيادات السياسية الكردستانية كانت تريد ان تحتفظ بصلاحياتها الكاملة على إبرام العقود النفطية وتنفيذها . وفي المقابل رأى عدد كبير من النواب في بغداد وخبراء النفط والميديا بصورة عامة ، ان المشروع غير متوازن ويتجاوز على الدستور لصالح الاقليم .

ومن الواضح ان مشروع القانون هذا ، يهدف الى ايجاد حل سياسيّ وسط (compromise) يرضى به الاقليم . لذا تجنب الإشارة الى قراريّ المحكمة الاتحاديةالعليا ومحكمة التحكيم الدولي المذكورين اعلاه. وتجنب ايضا تعريف وشرح مفردات كثيرة وردت في الدستور وكانت محل خلافات بين المركز والاقليم مما عرقل انجاز قانون النفط والغاز لغاية الآن . ومن اهم هذه المفردات هي "ملكية النفط والغاز" الواردة في المادة ١١١ من الدستور ومن هي الجهة المخولة بالتصرف بها ، ومعنى "الحقول

الحالية" الواردة في المادة ١١٢ من الدستور ، وهل الحقول المكتشفة وغير المطورة حالية ام لا ؟

فحسب الدستور ، ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي وان مجلس النواب الاتحادي هو الكيان الوحيد الذي يمثل كل الشعب العراقي ، حسب المادة ٤٩ من الدستور . وبموجب ذلك، وحسب ما ذكرته في مقالات سابقة ، فان مجلس النواب هو الوحيد الذي له صلاحية التصرف بثروة النفط والغاز نيابة عن الشعب العراقي . وعند تشكيل حكومة جديدة ومصادقة مجلس النواب عليها ، فأن مجلس النواب يكون قد فوض الحكومة الفدرالية (مجلس الوزراء) صلاحية إدارة هذه الثروة ، كونها السلطة التنفيذية العليا في الدولة العراقية ولها ان تفوض الوزارات المعنية ومؤسساتها بعض او كل صلاحيتها ، لكنها تبقى مسؤولة ، لأن المسؤولية لا تُفَوَّض .

اما "الحقول الحالية" فقد عرفها قانون نفط الاقليم لعام ٢٠٠٧ بأنها (الحقول التي كانت منتجة قبل منتصف آب ٢٠٠٥) وهو اجتهاد يخص الاقليم ولا يتطابق مع الرأي السائد في صناعة النفط العالمية . فإذا رجعنا الى جمعيات الريادة النفطية مثل جمعية مهندسي النفط الأمريكية (SPE) نجد ان تعريف الحقل الحالي او المكتشف يقتصر على كونه المكان الذي يثبت وجود النفط فيه بواسطة الحفر والفحص الانتاجي الموقعي لمعرفة معدل إنتاجه ونوعية نفطه ، وقد يشكل وجود لباب صخرية مشبعة بالنفط ومجسات كهربائية، دليلاً كافياً على وجود حقل نفطي . بمعنى ان مصطلح الحقول الحالية يشمل الحقول المكتشفة سواءً كانت منتجة ام لا . وبموجب ذلك ، فاني ارى انه اذا أُريد ان يكون الحل دستورياً وليس سياسياً فان حقولا عديدة يديرها الاقليم حاليا ، مثل حقل طقطق وكورمور وجمجمال وقبة خرمالة التي كانت مكتشفة قبل عام ٢٠٠٥، يجب ان تدار من قبل وزارة النفط الاتحادية حسب المادة ١١٢ من الدستور.

ولكن اذا نظرنا الى مشروع القانون المقترح أعادته للحياة ثانية بعد ان رفض عام ٢٠١١ ، نستنتج ان مشروع القانون يشرعن الأمر الواقع في الاقليم ويقبل بتفسيره لمواد الدستور المتعلقة بالنفط ، خلافاً لقرار المحكمة الاتحادية العليا المذكور أعلاه . وهذا الاستنتاج يبدو واضحا من المادة(٢/١٣)من مشروع القانون . فبدلا من اعتبار الحقول غير المطورة حقولاً حالية تقع ضمن صلاحيات شركة النفط الوطنية ، فإنها تُقّسَم بين شركة النفط الوطنية والهيئة الإقليمية حسب القرب او البعد عن مراكز الانتاج . بمعنى ان الاقليم يحتفظ بما لديه من الحقول ويضيف اليها حقولاً اخرى تقع بالقرب من مراكز إنتاجه ،

مثل حقليّ عين زالة وبطمة في محافظة الموصل وربما غيرها من الحقول الحالية والمستقبلية .
كما لا يوجد أيّ ذكر لتصدير نفط الاقليم عبر تركيا وتسليم ٤٠٠ الف برميل يوميا الى سومو ، وفقاً لقانون الموازنة لعام ٢٠٢٣ .

والجدير بالذكر ايضا ان مشروع القانون ، حسب المادة ١٨ ، أعطى الهيئات المختصة وهي ، حسب المادة(١ ثانيا) تشمل كلاً من وزارة النفط وشركة النفط الوطنية العراقية والهيئة الإقليمية ، صلاحية التفاوض على إبرام العقود ورفعها الى المجلس الاتحادي للنفط والغاز لإقرارها . والسؤال هنا هو كيف يمكن المساوات بين فرع وكل ، وكيف يمكن المساوات بين من ينتج نص مليون برميل يوميًا وبين من ينتج خمس ملايين برميل يوميا ؟.
الحل المنطقي هو تأسيس شركة نفط كردستانية ترتبط بشركة النفط الوطنية العراقية ، أسوة بالشركات الأخرى مثل شركة نفط البصرة وشركة نفط ميسان وذي قار وغيرها .

خلاصة القول ان مشروع هذا القانون قد تخطاه الزمن ولا يستحق المناقشة ما لم يتم تحديثه وفقاً للتطورات الجديدة.
٢٥ تموز ٢٠٢٣

(*) خبير نفطي عراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 20 آب 2023

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين